منهج التعليل لمرويات الجانب الاقتصادي عند الشيخ الطوسي في ضوء

كتابه (تهذيب الأحكام)

أ.م.د. عربوة حاتم عبيد

بابل/المديرية العامة لتربية بابل / ثانوية الحلة للمتميزات

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد :

اهتم علماء الإسلام بأحاديث رسول الله (ﷺ) ؛ لأنها المرجع الثاني بعد القرآن الكريم فبذلوا جهوداً لا يمكن نكرانها ، وقد اتخذت تلك الجهود أشكالاً مختلفة في الجمع والبحث والنقد والتأليف والتتبع لمسار رواة الحديث النبوي الشريف بهدف التنبيه والحيطة والحذر من كل تحريف أو زيف يلحق به مستنديين في ذلك على أسس قويمّة أرساها هؤلاء العلماء ، متبعين في ذلك للوصول إلى الطريق القويم منهاج مختلفة غايتهم واحدة هي بيان صحة الرواية عن النبي (ﷺ) .

وقد وقع اختيار الباحث على أحد هؤلاء العلماء الجهابذة الأفاضل ذلك الطود الشامخ الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في أعظم ما تركه من ميراث لهذه الأمة ، وما هذا البحث إلا محاولة متواضعة للكشف عن منهجه في تعليل مروياته في الجانب الاقتصادي من خلال تتبع أقواله وأحكامه في كتابه (تهذيب الأحكام) يتبعها تحليلاً واستخلاص النتائج ، ومعرفة المصطلحات والألفاظ التي استعملها الشيخ الطوسي في تعليل تلك المرويات وإظهار تفردّه في تعليل مرويات لم تكن معلّلة عند سابقه من العلماء في هذا الجانب ؛ لأن معظم هؤلاء العلماء قد ركزوا على الجوانب الفقهية دون الاهتمام بالجوانب الاقتصادية ، ومن هنا تنبع أهمية

الموضوع بفضل الله وتوفيقه في توضيح جوانب هامة من منهجه على وجه الخصوص. وقد نهجت في هذا البحث منهجا تحليليا يقوم على أساس استقراء النصوص ومقارنتها مع منظري الاقتصاد لمعرفة المؤلف والمختلف في المعلول من الروايات ، كما نهجت بكتابة إسم المؤلف وسنة وفاته وترجمة مصنفه كاملا عند وروده لأول مرة أما إذا تم استخدام مصنف آخر لنفس المؤلف فسأكتفي بكتابة إسم المؤلف مختصرا مكثفية بذكر إسم شهرته مع ترجمة كاملة لمصنفه .

يعود سبب اختياري لهذا الموضوع إلى دقة منهج الشيخ الطوسي وسداد أحكامه وعمق علومه فهو من أبرز النقاد الذين يرجع إليهم في الحكم على الرواة ومروياتهم خاصة وأنه استعمل بعض الألفاظ التي تحتاج إلى الدراسة والتتبع لم تكن متعارف عليها عند سابقيه من علماء الجرح والتعديل ، وكان اعتمادي في انجاز هذا البحث على جملة من المصادر كان في مقدمتها كتاب (تهذيب الأحكام) ومصادر أخرى مؤشرة في قائمة المصادر والمراجع . وقد توج البحث بخطة تركزت على التعريف بالعللة لغتة واصطلاحا يليها البحث في الفاظ التعليل التي استعملها الشيخ الطوسي تسبق هذه المحاور مقدمة تليها ملخص لحياة المؤلف والتعريف بمصنفه (تهذيب الأحكام) واختتم البحث بخاتمة لأهم ما توصل إليه البحث تتبعها قائمة بالهوامش والتعليقات تليها قائمة المصادر والمراجع .

ترجمة المؤلف :

هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي عرف بلقب أبو جعفر الطوسي العالم بالفقه وأصوله البارِع في علم الرجال وعلم الكلام المحدث المفسر^(١)، ولد في مدينة طوس^(٢) سنة (٣٨٥ هـ / ٩٩٥ م) درس فيها شتى أنواع العلوم والمعارف لمدة لا تقل عن ربع قرن ، وعندما بلغ الثالثة والعشرين من عمره ارتحل إلى بغداد سنة (٤٠٨ هـ

١٠١٧ م)؛ وذلك بعد أن بالغ الخليفة القادر بالله أبو العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر (٣٨١ - ٤٢٢ هـ / ٩٩١ - ١٠٣٠ م)^(٢) بنشر السنة في خراسان وبالغ في قتل جماعة من الشيعة وإحراق كتبهم^(٣).

وفي بغداد تتلمذ الشيخ الطوسي على جماعة من العلماء كان في مقدمتهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي البغدادي المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ م) زعيم الحوزة العلمية في بغداد الذي يعد المنطلق الأول للتكوين الفكري للشيخ الطوسي^(٤)، وفي حياة شيخه المفيد ألف كتابه (تهذيب الأحكام) وهو شرح لكتاب المقنعة ولم يتجاوز الثلاثين من عمره بعد، وبعد وفاة الشيخ المفيد أخذ دروسه على زعيم الطائفة من بعده السيد علي بن الحسين بن موسى المعروف بالسيد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ / ١٠٤٤ م) وظل ملازماً له طيلة ثلاث وعشرين سنة^(٥)، وبعد وفاة السيد المرتضى أصبح م الشيخ الطوسي زعيماً للطائفة فصار مرجعاً للشيعة عامة ومصدراً لرواد العلم، واستمرت زعامته للطائفة في بغداد اثنتي عشرة عاماً حتى سنة (٤٤٨ هـ / ١٠٥٦ م) كان له فيها من الطلبة ما يزيد على (٣٠٠) طالب من الخاصة والعامة^(٦).

انتقل الشيخ الطوسي إلى النجف الأشرف بعد أن تعرض للمضايقات تمثلت بنهب داره وأخذ ما فيه وأحرقت كتبه أمام جموع الناس^(٧)، وفي النجف أسس مدرسة علمية وحوزة ظلت شامخة إلى يومنا هذا، وبذلك يعد الشيخ الطوسي أول من جعل النجف الأشرف مركزاً علمياً تأوي إليه الناس من كل فج عميق^(٨)، وفيها توفي سنة (٤٦٠ هـ / ١٠٦٧ م) وقد بلغ من العمر خمسا وسبعين عاماً ودفن في داره التي أصبحت مسجداً من أشهر مساجد النجف الأشرف يعرف بمسجد الطوسي^(٩)، تاركاً ميراثاً ضخماً من المؤلفات وصف من خلالها بفقهاء الشيعة ومصنفهم^(١٠).

يعد كتاب (تهذيب الأحكام في شرائع الإسلام) واحدا من ركائز التراث العلمي الضخم وقد احتل هذا الكتاب مكانة سامية وأهمية بالغة فيما حواه من الأحكام والاستدلال على الأصول والرجال ، وقد نسب خطأ لشيخه المفيد وقد أكد كثير من العلماء على نسبة الكتاب للشيخ الطوسي مؤكداً أنه شرح لكتاب المقنعة للشيخ المفيد منهم على سبيل المثال ابن شهر آشوب (ت ، ٥٨٨ هـ / ١١٩٢ م)^(١٢) ، والذهبي (ت ، ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ م)^(١٣) ، وابن حجر (ت ، ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨ م)^(١٤).

وقد وصف الشيخ طريقتة في التأليف ومصادره بقوله (١٥) : " . . . إيراد أحاديث أصحابنا رحمهم الله المختلف فيه والمؤتلف ... وأوردنا من الزيادات ما كنا أخلصنا به ، واقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر من كتابه ، أو صاحب أصل الذي أخذنا الحديث من أصله واستوفينا جهدنا ما يتعلق بأحاديث أصحابنا رحمهم الله المختلف فيه والمتفق وبيننا عن وجه التأويل فيما اختلف فيه " . وبعد أن تم عرض المقدمة وموجز لحياة المؤلف نذهب إلى محاور البحث والتي توزعت على النحو الآتي :

أولاً - العلة لغة واصطلاحاً :

العلة في اللغة المرض وصاحبها معتل ، والعلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه (١٦) ، وقد اختلف اللغويون في تسمية الحديث المعل بعلة ، هل هو معل ، أم معلل ، أم معلول ؟ فرجح بعضهم له أن يقال معل بالاستناد إلى القياس ؛ لأنه اسم المفعول من الفعل أعل (١٧) ، ورجح آخرون لفظ " معلل " بمعنى ألهاه أي شغله ، وقيل : خدعه (١٨) ، وأما لفظة " معلول " فقد اختلفوا في جوازه ومنعه (١٩) ، ولا شك أن لفظة " معلول " صحيحة في اللغة ودليلنا على ذلك استعمالها من قبل المحدثين فهم

متمرسين باللغة لذلك هم أولى الناس بالاستعمال الصحيح للألفاظ إذ وردت على لسان الكثير من المحدثين كالشافعي (ت، ٢٠٤ هـ / ٨١٩ م) (٢٠)، والطوسي (٤٦٠ هـ / ١٠٦٧ م) (٢١)، والنووي (ت، ٦٧٦ هـ / ١٢٧٨ م) (٢٢)، فاستعمالهم لهذه اللفظة في الحكم على الحديث المعلول دليل على صحة هذا اللفظ .

وجاءت العلة في الإصطلاح على لسان الحاكم النيسابوري (ت، ٤٠٥ هـ / ١٠١٤ م) بقوله (٢٣): " وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل إن حديث المجروح ساقط واه وعلته الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا "، والعلته عند ابن حزم (ت، ٤٥٦ هـ / ١٠٦٣ م) (٢٤): " هي أن يغلط فيه من لا يعرف الحديث"، وقال الخطيب البغدادي (ت، ٤٦٣ هـ / ١٠٧٠ م) (٢٥): " أنها سبب خفي غامض يقدر في الحديث ... وهو يدل على وهم الراوي في روايته سواء كان الوهم يتعلق بالإسناد أو بالمتن"، وعند ابن رشد الحفيد (ت، ٥٩٥ هـ / ١١٩٩ م) (٢٦): " هي المخالف لأصول أهل الحديث "، وهي عند ابن الصلاح (ت، ٦٤٣ هـ / ١٢٤٥ م) (٢٧): " الحديث الذي أطلع فيه على علة تقدر في صحته مع أن الظاهر السلامة"، وهي عند النووي (٢٨): " معنى خفي في الحديث قاذح فيه ظاهره السلامة يعرفه الحذاق المتقنون الغواصون على الدقائق " .

اختلف العلماء في تحديد العلة فليس من قاعدة ثابتة لديهم للكشف عن مواطن العلل والمعتمد فيها فقط هو الإجتهد الشخصي من حيث تتبع طرق الحديث والبحث عن طبيعة الرواة وظروف تحملهم وأدائهم للرواية محاطا بالخبرة التي اكتسبها المعلل من الممارسة من خلال تعامله مع الأسانيد والمتون يقرر الحاكم النيسابوري هذه الحقيقة فيقول (٢٩): " والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير " ويقول ابن الصلاح (٣٠): " وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب "، ولهذا

سنرى أن الشيخ الطوسي نهج نهجا تحليليا في تبيان علله مبنيا على اجتهاده الشخصي لذا تنوعت عنده ألفاظ التضعيف للأحاديث المعلولة فهي متفاوتة ولا تشير إلى درجة واحدة من الضعف وعليه سيتم عرض ألفاظه وفقا للمنهج الذي اتبعه .

أولا - ما كانت علتة الضعيف:

الضعيف في اللغة خلاف القوة ، الضعف بالفتح في الرأي والعقل ، وأما بالضم فهو بالجسد وهما جائزان في كل وجه (٣١)، وقد عبر ابن الصلاح عن مفهومه اصطلاحا (٣٢) : " بأنه ما لم تجتمع فيه شروط الصحيح ولا صفات الحسن " ، وهو عند النووي(٣٣) : " ما لم يجمع صفة الحسن لفقد شرط من شروطه لأنه ما لم يجمع صفات الحسن فهو عن الصحيح أبعد " ، وتفاوتت درجات الضعيف بحسب بعده عن شروط الصحة وقد ذهب فيه العلماء إلى ثلاثة آراء ، فأصحاب الرأي الأول لم يجيزوه مطلقا مستدلين بذلك على حديث للرسول (ﷺ) يقول فيه (إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث) (٣٤) ، أما أصحاب الرأي الثاني فإنهم جوزوا العمل في الحديث الضعيف مبينين إن الحديث الضعيف أحب إليهم من رأي الرجال(٣٥)، وأما أصحاب الرأي الثالث فقد أجازوه من غير بيان أسباب الضعف (٣٦).

ورد هذا النوع من العلل عند الشيخ الطوسي في باب البيوع من أربعة طرق:

الطريق الأول : جاء فيه " فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشا عن ثعلبة بن ميمون عن أبي الحسن الساباطي عن عمار بن موسى الساباطي قال : سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : لا بأس أن يبيع الرجل الدينار بأكثر من صرف يومه نسيئة (٣٧) " .

الطريق الثاني: جاء بنفس سلسلة إسناد الرواية الأولى جاء فيه " عن عمار بن موسى الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: الرجل يبيع الدراهم بالدنانير نسيئة قال: لا بأس "

الطريق الثالث: حمل نفس إسناد الطريق الأول جاء فيه " عن عمار بن موسى الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: الدينار بالدراهم بثلاثين أو أربعين أو نحو ذلك نسيئة قال: لا بأس " (٣٨).

الطريق الرابع: جاء عن طريق زرارة وفيه " عن أحمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: لا بأس أن يبيع الرجل الدينار نسيئة بمائة وأقل وأكثر " (٣٩).

إن غايتي من الإطالة في اقتباس النصوص هو لبيان ما يقع في الرواية من اختلاف في بعض النصوص بما يحقق الغاية المرجوة وهي حصر العلة وإن كانت محمولة على سلسلة إسناد واحدة، وقبل أن نبين منهج الشيخ الطوسي في تعليل الرواية من طرفها الأربعة نود أن نبين أن الروايات وقع فيها تغيير في نصوصها في أكثر من جانب، فالرواية الأولى أجازت بيع الدراهم بالدنانير بأكثر من يومه نسيئة فيما أجازت الرواية الثانية بيع الدراهم بالدنانير نسيئة دون تحديد قيمة البيع الثمنية وأجازت الرواية الثالثة بيعها بثلاثين أو أربعين أو نحو ذلك نسيئة، أما الرواية الرابعة فقد حددت القيمة الثمنية للبيع بمائة وأقل وأكثر، وهذا مخالف للنظام الاقتصادي الإسلامي الذي سنبيه بعد إيراد منهج الشيخ الطوسي في تعليل الرواية التي أعلاها من وجهين:

الوجه الأول: ما كانت علتها الضعف في الإسناد وقد نهج الشيخ على بيان تلك العلة فقال (٤٠): "... لأن تلك الأخبار كثيرة وهذه الأخبار أربعة منها الأصل فيها

عمار بن موسى الساباطي وهو واحد قد ضعفه جماعة من أهل النقل ، وذكروا أن ما ينفرد بنقله لا يعمل به لأنه كان فطحيا (٤١) ، غير إنا لا نطعن عليه بهذه الطريقة لأنه وإن كان كذلك فهو ثقة في النقل لا يطعن عليه فيه " ، ولم يحظى عمار عند علماء الجرح والتعديل بالقبول فقال عنه النجاشي (ت ، ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) (٤٢) : " أصل السماع لأخويه ولم يكن عمار ممن روى بطريق مباشر من أبي عبد الله (عليه السلام) " ، وقال المحقق الحلي (ت ، ٦٧٦ هـ / ١٢٧٨ م) (٤٣) : " لا يجوز العمل بروايته وإن كان في الرواية عدولا ثقات " ، وكذا عند التفرشي (من أعلام القرن الحادي عشر الهجري / السادس عشر الميلادي) (٤٤) ، وضعفه بحر العلوم (ت ، ١٢١٢ هـ / ١٧٩٧ م) بقوله (٤٥) : " ضعيف فاسد المذهب لا يعمل على ما يختص بروايته " ، وأما لفظ التفرد الذي ورد في تعليل الشيخ فهو من أهم الدلائل التي تؤشر على وجود علة ، فالمعلول هنا هو ما ترجح فيه جانب الخطأ ؛ إلا أن الشيخ الطوسي قال " إنا لا نطعن عليه بهذه الطريقة " فهذه العبارة فيها شيء من التلبيين تجعل احتمالية الخطأ والصواب احتمالا متساويا ، وبهذا فإن الشيخ الطوسي قد خالف المذاهب الثلاثة السالفة الذكر وذهب مذهبا جديدا يقضي بقبول رواية المعلول مبينا السبب " وإن كان كذلك فهو ثقة في النقل لا يطعن عليه فيه " خلافا للمذاهب التي لا تؤيد بيان الأسباب أو قبول الرواية الضعيفة على علاقتها ؛ لأنها أحب إليهم من رأي الرجال . وقد خالف هذه القاعدة النووي بقوله (٤٦) : " الضعيف لا يجوز الاحتجاج به في الأحكام والعقائد والعمل به في غير الأحكام كالقصص وفضائل الأعمال " ، والحافظ ابن رجب (ت ، ٧٩٥ هـ / ١٣٩٢ م) بقوله (٤٧) : " وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرد الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه ويجعلون ذلك علة فيه " .

أما خبر زرارة الوارد في الطريق الرابع فقد أعله الشيخ الطوسي بقوله^(٤٨): "فالتريق إليه علي بن حديد وهو مضعف جدا لا يعول على ما ينفرد بنقله"، وتبعه الحلبي بقوله^(٤٩): "ضعيف جدا لا يعول على ما ينفرد بنقله"، وبالعلّة ذاتها أعله التفرشي حيث قال^(٥٠): "فطحيا...". فالشيخ الطوسي وفق هذا التصريح رجح بأن الضعف مراتب فمنه ما هو ضعيف ضعفا يسيرا محتملا لم يترجح فيه جانب الرد طبقا لما رواه عن عمار بن موسى الساباطي فرغم تضعيفه وتفردته بالرواية إلا أن الشيخ قبل بروايته ووصفه بأنه ثقة وهذه اللفظة فيها شيء من التلين فالراوي لم يتحقق فيه الخطأ عند الشيخ الطوسي فلذلك احتمالية قبول رواية عمار عند الشيخ الطوسي احتمالا راجحا ، أما خبر زرارة فقد رجح الشيخ فيه جانب الرد على جانب القبول وحديثه لا يعتبر به لضعف الراوي .

الوجه الثاني : ما كانت علتها في الجنس أو القدر فقال^(٥١): "في هذه الأخبار أنها لا تتعارض مع ما قدمناه من أنه لا يجوز بيع الذهب بالفضة نسيئة تفاضلا " ، فعلة التحريم في الرواية هي المفاضلة المشروطة في الأصناف التي حددها الشيخ الطوسي عند اتحاد الجنسين لقول رسول الله (ﷺ) " لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ولا تشفوا^(٥٢) بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل ولا تبيعوا منها شيئا غائبا بناجز"^(٥٣)، وحديثه (ﷺ) قال^(٥٤): " لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع^(٥٥) بالصاعين فإني أخشى عليكم الرماء"^(٥٦)، وقد أعل كثير من العلماء الحديث بهذه العلة فقال السرخسي^(٥٧): "الجنس هو علة لتحريم النساء" ، وقال الغزالي^(٥٨): "إنما الربا في النسيئة فإنه يحمل على مختلفي الجنس" ، وقد أجمع العلماء على إثبات ربا النسيئة مستدلين بذلك على القول المنسوب لرسول الله (ﷺ) "لا ربا إلا في النسيئة"^(٥٩) .

وبعد أن بين الشيخ الطوسي الطريق المعلوم في الرواية ذكر طريقها الصحيح وعقب عليه بقوله (٦٠) : " وتحتمل هذه الأخبار وجها من التأويل وهو أن يكون قوله (عليه السلام) نسيئة صفة الدنانير ولا يكون حالا للبيع فيكون تلخيص الكلام أن من كان له على غيره دنانير نسيئة جاز أن يبيعها عليه في الحال بدراهم سعر الوقت أو أكثر من ذلك ويأخذ الثمن عاجلا " ، والملاحظ أن الشيخ الطوسي أراد بصفة الدنانير ما يدخل تحت قيمتها ولم يرد به عين الدينار، وقد دعم رأيه بروايات أخرى تقوم على تصحيح هذه الروايات بطرق أخرى تقوي الضعف الموجود في الرواية على الوجه التالي :

الرواية الأولى : عن محمد بن أحمد بن يحيى بن محمد بن سليمان عن علي بن أيوب عن عمر بن يزيد بياع السابري قال قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) ... ما الريا ؟ قال : دراهم بدراهم مثلين بمثل وحنطة بحنطة مثلين بمثل (٦١) .

الرواية الثانية : عن الحسين بن سعيد ... عن فضالة عن ابان عن الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يكون له الدين دراهم معلومة إلى أجل فجاء الأجل وليس عند الذي حل عليه دراهم فقال له : خذ مني دنانير بصرف اليوم قال : لا بأس به (٦٢) .

الرواية الثالثة : الحسن محبوب عن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) يكون للرجل عندي الدراهم فيلقاني فيقول كيف سعر الوضع اليوم ؟ فأقول كذا وكذا فيقول أليس لي عندك كذا وكذا الف درهما وضحا ؟ فأقول نعم فيقول حولها لي دنانير بهذا السعر وأثبتها لي عندك (٦٣) .

الرواية الرابعة : أحمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليه السلام) أن عليا (عليه السلام) قضى في رجل باع بيعا واشترط شرطين

بالنقد كذا وبالنسيئة كذا فأخذ المتاع على ذلك الشرط فقال : هو بأقل الثمنين وأبعد الأجلين يقول : ليس له إلا أقل النقدين إلى الأجل الذي اجله بنسيئة^(٦٤) .
ثانياً- ما كانت علتة الإرسال :

أصله في اللغة من قولهم أرسلت كذا إذا أطلقت إسناده ولم تقيد به براو معروف^(٦٥) ،
وذهب فيه أنظار المحدثين اصطلاحاً إلى ثلاثة مذاهب ، يرى أصحاب المذهب الأول أنه
قول التابعي الذي أدرك الصحابة إلا أن نقله كان عن التابعين^(٦٦) ، ويرى أصحاب
المذهب الثاني بأنه ما سقط من سنده راو واحد سواء أكان الساقط من السند تابعياً أو
من بعده^(٦٧) ، ويرى أصحاب المذهب الثالث بأنه قول التابعي عن رسول الله (ﷺ) بأنه
قال كذا أو فعل بحضرته كذا^(٦٨) .

وقد أعل الشيخ الطوسي بهذه العلة رواية في البيوع جاء فيه^(٦٩) : " فأما الذي رواه
محمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر قال :
سألته عن رجل له على آخر تمر أو شعير أو حنطة يأخذ بقيمته دراهم ؟ قال : إذا قومه
دراهم فسد لأن الأصل الذي يشتري به دراهم فلا يصلح دراهم بدراهم وسألته عن رجل
أعطى عبده عشرة دراهم على أن يؤدي العبد كل شهر عشرة دراهم أيحل ذلك ؟
قال : لا بأس .

أعل الشيخ الرواية من وجهين :

الوجه الأول :

ما وقعت العلة فيه بالإسناد وفي المتن ، فأما علتة السند وقد عللها الشيخ بقوله^(٧٠) :
" الخبر الأول مرسل ... والخبر الثاني أيضاً مثل ذلك " ، وقد حدد الشيخ موضع الإرسال
في رواية لاحقة بالرواة " بنان بن محمد " و " علي بن جعفر " فأما " بنان " فهو لقب له
اسمه عبد الله بن محمد وقد روي عن أخيه عبد الرحمن بن محمد قال الشيخ : ولعله

الصواب^(٧١) ، وأما علي بن جعفر بن محمد فالطريق إليه أخيه موسى بن جعفر وأبي الحسن الأول (عليه السلام)^(٧٢) ، وكذا عند الكليني^(٧٣) ، فعلي بن جعفر لم يطعن عليه فهو ثقة جليل القدر^(٧٤) ، إلا أن روايته من قبيل الإرسال الخفي الذي عني الشيخ ببيانه وقد عني به عناية بالغة وقد حرص حرصا شديدا على حصر مسموعات الرواة من شيوخهم والذي لم يتحقق له السماع من شيخه فهو معلول ؛ لفقدان الواسطة بين الراوي وشيخه .

الوجه الثاني :

جاءت علته في المتن وقد علله الشيخ الطوسي بقوله^(٧٥) : " الذي أفتى به ما تضمنه هذا الخبر الأخير من أنه إذا كان الذي أسلف فيه دراهم لم يجزله أن يبيع بين عليه بدراهم لأنه يكون قد باع دراهم بدراهم وربما كان فيه زيادة أو نقصان وذلك ربا ... ولو كان مسند لكان قوله أنظر ما قيمته فخذ مني ثمه أن يكون أراد أنظر ما قيمته فخذ مني ثمه يحتمل أن يكون أراد أنظر ما قيمته على السعر الذي أخذت مني لأنها قد بينا أنه يجوز له أن يأخذ القيمة برأس ماله من غير زيادة ولا نقصان ، والخبر الثاني أيضا مثل ذلك " .

وبعد أن ساق الطريقة المعللة للرواية جاء برواية صححت الرواية الأولى جاء فيها^(٧٦) : " عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن سليمان عن علي بن أيوب عن عمر بن يزيد بياع السابري قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) جعلت فداك أن الناس يزعمون أن الربح على المضطر حرام وهو من الربا ؟ فقال : وهل رأيت أحدا اشترى غنيا أو فقيرا إلا من الضرورة يا عمر قد أحل الله البيع وحرم الربا واربح ولا ترب ، قلت : وما الربا ؟ قال : دراهم بدراهم مثلين بمثل وحنطة بحنطة مثلين بمثل " ، وقال في موضع آخر^(٧٧) : " وليس في واحد من الخبرين أنه يعطيه القيمة بسعر الوقت وإذا احتل ما

ذكرناه فلا تنافي بينهما على حال على أن الخبرين يحتملان وجها آخر وهو أن يكون إنما جازله أن يأخذ الدراهم بقيمته إذا كان قد أعطاه في وقت السلف غير الدراهم ولا يؤدي ذلك إلى ربا لاختلاف الجنسيتين وخاصة الخبر الأول ، لأنه ليس فيه أكثر من أنه يجوز له أن يأخذ الثمن وليس فيه أن يأخذ الثمن من جنس ما أعطاه أو من جنس آخر" ..

فقوله "مثل بمثل" يعني الكيل فيما يكال ويوزن وهذا دليل على ان العلة جاءت وفق هذا المنظور فلم يقصد الشيخ الحنطة لذاتها وإنما قصد ماليتها كمال متقوم والكيل هو الميزان الذي يقوم به المال المتقوم وكذا الحال بالنسبة إلى قوله الذهب بالذهب وهو حديث مرويا عن رسول الله (ﷺ) جاء فيه "الذهب بالذهب مثل بمثل يدا بيد والفضل ربا والفضة بالفضة مثل بمثل يدا بيد والفضل ربا والحنطة بالحنطة مثل بمثل يدا بيد والفضل ربا والملح بالملح مثل بمثل يدا بيد والفضل ربا والشعير بالمشعير مثل بمثل يدا بيد والفضل ربا والتمر بالتمر مثل بمثل يدا بيد والفضل ربا" (٧٨) ، فأصل في ماليتها الموصوفة بالثبات فهو يريد الذهب الموزون بما يقابله من ذهب موزون والحنطة المكيلة بما يقابلها وزنا ، والقياس عند الشيخ الطوسي جاء موافقا لما روي عن الشافعي بأن " العلة في النقدين الثمنية لأنها أثمان المبيعات ... فلا يقاس عليها شيء من الموزون لعدم العلة في شيء منها والقياس إنما هو على العلة لا على الأسماء" (٧٩) ، وبه قال ابن حزم (٨٠) ، وابن رشد الحفيد (٨١).

ولتقوية الرواية المعلولة ذهب الشيخ الطوسي إلى ضرب أمثلة تعالج الخلل الذي أصابها فقال (٨٢) : " والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه ... عن العيص بن القاسم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : سألته عن رجلا أسلف رجلا دراهم بحنطة حتى إذا حضر الأجل لم يكن عنده طعام ووجد عنده دوايا ورقيقا ومتاعا أيحل له أن يأخذ من

عروضه تلك بطعامه؟ قال: نعم يسمي كذا وكذا بكذا وكذا صاعا، والذي يدل أيضا على أنه لا يجوز له أن يأخذ أكثر من رأس ماله ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى ومحمد بن خالد عن عبد الله بن بكير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أسلف في شيء يسلف الناس فيه من الثمار فذهب زمانها ولم يستوف سلفه قال: فليأخذ رأس ماله أو لينظره".

ثالثا - ما كانت علته الوهم:

هو في اللغة الغفلة، يقال: أوهمت الشيء إذا أغفلته، ويقال: وهمت أي غلطت^(٨٣)، ويقال أوهم في كلامه إذا أسقط منه شيء، ووهم غلط، وهو عند الجوهري^(٨٤) : "الغلط والسهو"، ابن فارس الوهم والغلط^(٨٥)، وعند ابن منظور: "... يقال توهمت في كذا وكذا، أي: غلطت"، ولا اختلاف في معناه الاصطلاحي فهو يعني أيضا الغلط والسهو^(٨٦). وعلته الوهم في الرواية تجعلها مردودة عند العلماء كالغزالي الذي قال^(٨٧): "أن من يجوز عليه الغلط والسهو ولم تثبت عصمته فلا حجة في قوله فكيف يحتج بقولهم مع جواز الخطأ"، وتبعه الأمدى بالقول^(٨٨): "احتمال الغلط والسهو على الناقل للزيادة أيضا منقح وذلك بأن يتوهم أنه سمع تلك الزيادة ولم يكن قد سمعها".

وقد أعل الشيخ الطوسي بهذه العلة حديث ابن أبي عمير في الكسب جاء فيه^(٨٩): "عن محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي نصير قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن أعمالهم فقال لي: يا أبا محمد لا ولا مدة بقلم أن أحكم لا يصيب من دنياهم شيئا إلا أصابوا من دينه مثله أو حتى يصيبوا من دينه"، وقد بين الشيخ الطوسي إن العلة هي وهم الراوي وقد نهج نهجا علميا دقيقا في بيان نوع العلة فقال^(٩٠): "الوهم من ابن أبي عمير".

فابن أبي عمير شيخ جليل القدر عظيم المنزلة عند العامة والخاصة^(٩١)؛ إلا أن هذا التوثيق لا يمنع الوهم الذي وقع به ابن أبي عمير، وللصدوق رواية تبين وهمه إذ روي أن محمد بن أبي عمير قد حدد الخمس في خمسة أشياء فذكر أربعة منها ونسي الخامسة^(٩٢)، وذهب النجاشي إلى أن محمد بن عمير يروي مراسيل إلا أن مراسيله تعد في حكم المسانيد؛ لأن ما يتحدث به من حفظه بعد هلاك كتبه نتيجة الإزمنة التي تعرضت لها بغداد إبان الهجمة الشرسة التي تعرضت لها بغداد إبان سيطرة السلاجقة عليها إذ عمد طغرل بك^(٩٣) السلجوقي على الاعتداء على دار الشيخ الطوسي فحرق كتبه ورمى الجزء الآخر بالماء وما بقي منها عمد محمد بن أبي عمير على دفنها خوفاً من السلطة السلجوقية التي اعتقلته^(٩٤)، ومع ذلك فإن الشيخ قد وثقه بقوله^(٩٥) : "وأصحابنا يسكنون إلى مراسيله لأنه لا يرسل إلا عن ثقة" فمثل هذه العلة قد تخفى على بعض من ليس له بصيرة من المحدثين لكنها لا تخفى على العالم الجهد بالأسانيد؛ لأن ظاهر الحديث يقتضي السلامة فابن عمير من الثقات؛ إلا أنه تصرف في الحديث فاستبدل بعض ألفاظه بأخرى وذلك بعد أن أعاد كتابة مرويات الشيخ الطوسي المفقودة من حفظه.

وحتى يتضح مقصد الشيخ الطوسي نسوق حديث الكليني بنفس الإسناد الذي جاء به الشيخ جاء فيه^(٩٦) : "... يا أبا محمد لا ولا مدة قلم أن أحدهم لا يصيب من دنياهم شيئاً إلا أصابوا من دينه مثله أو قال : حتى يصيبوا من دينه مثله"، والظاهر أن ابن أبي عمير رواه بالمعنى وواضح جدا الفرق بين لفظ "أحدكم" ولفظ "أحدهم" فاللفظ الأول خص به الجمع القريب فيما خص باللفظ الثاني الجمع البعيد، والتبديل الثاني جاء في العبارة "شيئاً إلا أصابوا من دينه مثله أو حتى يصيبوا من دينه" فبدلت بالعبارة "أو قال : حتى يصيبوا من دينه مثله"، وفي العبارتين تصحيفا في لفظته من

ألفاظه فاستبدال لفظة مكان لفظة او جملة مكان جملة لا على سبيل الاختصار بل وهما من الراوي باعتقاده أنه يسوق الرواية كما سمعها فهو في الواقع مخالفة لما هو محفوظ وثابت .

رابعاً- ما كانت علتة الشذوذ :

هو في اللغة الإنفراد عن الجمهور ، وقيل هو التفرق^(٩٧) ، وجاء في اصطلاح المحدثين بأنه ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة أو كان غير ثقة فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل ، وما كان عن ثقة فيتوقف فيه ولا يحتج به^(٩٨) . وقيل : هو حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل بمتابع لذلك الحديث^(٩٩) .

يعد الشذوذ أحد أنواع العلل ويقسم من حيث موضعه من الرواية إلى ثلاثة أقسام هي الشاذ في السند ويليه شذوذ في المتن وقد يحصل الشذوذ في كليهما ، وقد أعل الشاذ في السند الطوسي بهذه العلة الرواية المروية عن " الحسين بن سعيد قال : حدثنا عثمان بن عيسى عن سماعة قال : . . . والسحت^(١٠٠) أنواع كثيرة منها كسب الحجام وأجر الزانية وثمن الخمر^(١٠١) " ، وقد بحثنا في سلسلة الإسناد فوجدنا أن عثمان بن عيسى وإن كان قد روى عن الحسين بن حماد بن مهران الذي يعد من الثقات^(١٠٢) ؛ إلا أنه لم يحظ بالتوثيق فقال عنه المفيد هو شيخ الواقفية^(١٠٣) ومن المستبدين بمال الإمام موسى بن جعفر^(عليه السلام)^(١٠٤) ، وضعفه الصدوق^(١٠٥) ، فالراوي الذي شذ من سلسلة الإسناد لم يذكره الشيخ ضمن علل السند واقتصر تعليقه على المتن فقال^(١٠٦) : " فهذا الخبر شاذ ولا يعارض الأخبار التي قدمنا لكثرتها ولشذوذ هذا الخبر على إنا قدمنا أن كسب الحجام وإن لم يكن محظورا فهو مكروه ينبغي التنزه عنه " . وبهذه العلة أعله ابن حنبل (ت ، ٢٤١ هـ / ٨٥٥ م)^(١٠٧) ، ومسلم (ت ، ٢٦١

هـ / ٨٧٤ م) (١٠٨) ، والدارمي (ت ، ٢٥٥ هـ / ٨٦٨ م) (١٠٩) ، والكليني (ت ، ٣٢٩ هـ / ٩٤٠ م) (١١٠) ، والصدوق (ت ، ٣٨١ هـ / ٩٩١ م) (١١١) .

وبعد أن بين الطريق المعلول ذهب إلى بيان الطريق الصحيح للرواية فقال (١١٢) : " ويزيد ذلك بيانا ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) أن رجلا سأل رسول الله (ﷺ) عن كسب الحجام؟ فقال له : مكروه . فعلة الشذوذ عند الشيخ قد أخذت جانب المتن الذي جاء فيه عبارة تدل على تحريم كسب الحجام وواقع الأمر أنه لم يكن محرما إنما مكروها . وما ورد في سلسلة الإسناد من ضعف في أحد رواته فإن الرواية وفقا لهذا المقتضى مردودة ؛ لأن سلسلة الإسناد وإن كانوا ثقات إلا أن فيها من خالف من أقوى منه فلذلك اتسمت الرواية بعدم الضبط مما يجعلها ضعيفة مردودة وهو ما توصل إليه الشيخ الطوسي في تعليقه .

خامسا - لسنا نعمل به :

إضافة إلى العبارات التي استعملها الشيخ للدلالة على علل الحديث نجد أنه أدخل عبارات جديدة دالة على علل الحديث وأوهام الرواة كالعبارة " لسنا نعمل به " ، وقد أعل الشيخ بهذه العلة الرواية المروية عن " محمد بن أحمد بن يحيى بن أبي جعفر عن أبي الجوزا عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه (عليهم السلام) قال أتاه رجل تكارى دابة فهلكت فأقر أنه جاز به الوقت فضمنه الثمن ولم يجعل عليه الكراء" (١١٣) ، فوجه العلة في هذه الرواية عند الشيخ الطوسي هو ما رواه بقوله (١١٤) : " هذا موافق للعامة ولسنا نعمل به والعمل على ما قدمناه من أنه متى جاز بها الوقت كان ضامنا للثمن ولزمه الكري " ، ووجه العلة

في هذا الحديث عند الشيخ الطوسي^(١١٥) : " ضرب من التقية^(١١٦) لأنها موافقة لمذهب كثير من العامة " .

وبهذه العلة أعل الصدوق هذا الحديث^(١١٧) ؛ إلا إن هذا اللزوم غير واجبا عند مالك الذي قال^(١١٨) : " لا أرى عليه شيئا " ، وكذا الحال عند ابن أبي شيبة الذي يرى^(١١٩) : " هو ضامن ولا كراء عليه " ، وكذا عند السرخسي^(١٢٠) ، وبعد أن ساق طرق الرواية ومعلولاتها بين الطريق الصحيح لها فقال^(١٢١) : " ويزيد بيانا ما رواه : الحسن بن محمد بن سماعة عن الليثي عن إبان عن الحسن بن زياد الصقيل عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل اكرى من رجل دابة إلى موضع فجاز الموضع الذي تكارى إليه فنفتت الدابة قال : هو ضامن وعليه الكرى بقدر ذلك " .

تجدد الإشارة إلى أن الشيخ الطوسي وردت عنه رواية معللة ؛ إلا أنه لم يدرج منهجه في تعليها جاءت مسندة عن محمد بن إسماعيل عن حماد بن عيسى عن عمر بن أذينة عن زرارة وبكير عن أبي جعفر (عليه السلام) قال^(١٢٢) : " وأما ما انبتت الأرض من شيء من الأشياء فليس فيه زكاة إلا في أربعة أشياء البر والشعير والتمر والزبيب وليس في شيء من هذه الأربعة أشياء شيء حتى يبلغ خمسة أوساق والوسق ستون صاعا وهو ثلاثمائة صاع بصاع النبي (ﷺ) فإن كان في كل صنف خمسة أوساق غير شيء وإن قل فليس فيه شيء وإن نقص البر والشعير والتمر والزبيب أو نقص من خمسة أوساق صاع أو بعض صاع فليس فيه شيء... " .

لا تكمن العلة في الرواة لأنهم ثقات فمحمد بن إسماعيل بن بزيع من صالحى الطائفة وثقاتهم^(١٢٣) ، وحماد بن عيسى من رجال الإمام الرضا (عليه السلام) ^(١٢٤) ، وعمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة ثقة وهو من رجال الإمام الصادق (عليه السلام) ^(١٢٥) ، وكذا الحال بالنسبة إلى بكير فهو ثقة ومن رجال الإمام الصادق (عليه السلام) ^(١٢٦) .

فالعلة لا تكمن في روايتها بل بالزيادة المدرجة في قوله " وإن نقص البر والشعير والتمر والزبيب أو نقص من خمسة أو ساق صاع أو بعض صاع فليس فيه شيء " فهذه الزيادة غير مدرجة عند منظري الاقتصاد كابن آدم (ت، ٢٠٣ هـ / ٨١٨ م) (١٢٧)، وأبي عبيد (ت، ٢٢٤ هـ / ٨٣٨ م) (١٢٨)، وابن المنذر (ت، ٣١٨ هـ / ٩٣١ م) (١٢٩)، واحسب إن هذه الزيادة من توضيح الرواة؛ لأنها أشبه بشرح لما رواه الإمام (عليه السلام) في صدر الرواية.

الخاتمة:

بعد هذا الجهد المقل أرى من الواجب عرض أهم النتائج التي توصلت إليها بعون الله سبحانه وتعالى:

١. أصالة النقد الحديثي عند الشيخ الطوسي تمثلت تلك الأصالة بعمق جذوره العلمية فما هو إلا حلقة وصل لسلسلة علماء كانوا السباقين في تأسيس المدارس الفكرية فورث عنهم زعامة الطائفة وفاق أساتذته بتأسيسه الحوزة العلمية في النجف الأشرف.

٢. عبقرية الشيخ الطوسي واتساعه في الرواية ونبيل مواقفه مما بواه مركز شيخ الطائفة في بغداد ومن بعدها النجف الأشرف دون منازع.

٣. تعدد مصنفات الشيخ الطوسي بين التفسير وعلم الكلام وعلم الرجال وعلل الحديث ولعل أهم هذه الكتب كتابه (تهذيب الأحكام) لشموليته واستيعابه كل أنواع الحديث.

٤. إن العلة عند الشيخ الطوسي هي كل خطأ يلحق بالراوي ضعيفا كان أم ثقة، وسواء كانت العلة في السند أم المتن، ولقد اهتم بتحديد نوع الخلل الذي يطرأ على الرواة والمرويات لمعرفة العلة الكامنة في الحديث.

٥. إن التعليل عند الشيخ الطوسي قائم على الاستيعاب والمعرفة بالرواة والمرويات وعادة هو يستند إلى القرائن التي تفيد ترجيح الصحيح .
٦. ولما كان الطوسي في الأساس محدثا فقد غلب عليه منهجا خاصا في التدوين إذ امتازت رواياته بتقدم سلسلة الإسناد في جميع مروياته .
٧. تميز كلام الشيخ الطوسي بالدقة العلمية والأمانة التامة والعدل والإنصاف والخبرة الواسعة في حديثه عن الرواة جرحا وتعديلا .
٨. تنوع عبارات التضعيف عند الشيخ الطوسي وتعدد مدلولاتها فهو يستعمل ألفاظا ومصطلحات منها ما يحمل في طياته تعليلا كالشذوذ والتفرد ومنها ما هو وصف للحال كقوله "لسنا نعمل به" دون التعرض لحال الرواية صحة وتعليلا .
٩. كثرة مصطلحات التعليل عند الشيخ الطوسي وتداخلها ، تلتقي جميعها في نقطة واحدة تخدم الغرض العلمي للشيخ وهو الإبانة عن علته خفية أو ظاهرة في الحديث ، فلذلك يدعو إلى ضرورة التعامل مع هذه المصطلحات تعامل موضوعيا يوثق الصلة بينها .
١٠. اقتصر التعليل على الأحاديث في الجانب الإقتصادي نظرا لكثرة علل الحديث عند الشيخ الطوسي في كتابه (تهذيب الأحكام) ؛ كونه يمس واقع الاختصاص. وبعد هذا الجهد المقل نختم بحثنا بآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين .
- الهوامش والتعليقات :

١. ابن شهر آشوب، محمد بن علي (ت، ٥٨٨ هـ / ١١٩٢ م) : معالم العلماء ، تحقيق : محمد صادق بحر العلوم ، (المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٩٦١ م) ، ص ١١٤ ؛ ابن داود ، تقي الدين الحسن بن علي الحلبي (ت ، ٧٠٧ هـ / ١٣٠٧ م) : رجال ابن داود ، (المطبعة الحيدرية ، النجف الأشرف ،

١٣٩٢ هـ)، ص ١٦٩ ؛ الحلبي ، جمال الدين أبي منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر (ت ، ٧٢٦ هـ / ١٣٢٥ هـ) : خلاصة الأقوال في معرفة الرجال ، ط ٢ ، (المطبعة الحيدرية ، النجف الأشرف ، ١٣٨١ هـ) ، ص ٢٤٩ .

٢. هي مدينة بخراسان بينها وبين نيسابور عشرة فراسخ وفيها قبر الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) - ينظر: الحموي ، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ، ٦٢٦ هـ / ١٢٢٨ م) : معجم البلدان ، (دار صادر ، بيروت ، ١٩٥٧ م) ، ج ٤ ، ص ٤٩ .

٣. السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ، ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) : تاريخ الخلفاء ، تحقيق : إبراهيم صالح ، ط ٢ ، (دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٣ م) ، ص ٤٨٣ ، ٤٨٩ .

٤. ابن داود : رجال ، ص ١٦٩ ؛ الحلبي : خلاصة الأقوال ، ص ٢٤٩ .

٥. الذهبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ، ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ م) : سير أعلام النبلاء ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي ، ط ٩ ، (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣ هـ) ، ج ١٨ ، ص ٣٣٥ .

٦. الأمين ، محسن العاملي : أعيان الشيعة ، تحقيق : حسن الأمين ، (دار التعارف ، بيروت ، ١٩٨٦ م) ، مج ٩ ، ص ١٥٩ .

٧. ابن داود : رجال ، ص ٣٠٦ ؛ الحلبي : خلاصة الأقوال ، (المطبعة الحيدرية ، النجف الأشرف ، ١٩٦١ م) ، ص ١٤٨ .

٨. ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ، ٥٩٧ هـ / ١٢٠٠ م) : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، (الدار الوطنية ، بغداد ، ١٩٩٠ م) ، ج ٧ ، ص ١٧٣ ، ٢٥٢ ؛ السبكي ، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي (ت ، ٧٧١ هـ / ١٣٦٩ م) : طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد ، (مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٦ م) ، ج ٤ ، ص ١٢٧ .

٩. الطهراني ، أغابزرك : الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، (دار الأضواء ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ) ، ج ٢ ، ص ١٤ .

١٠. الحلبي : رجال ، ص ١٤٨ ؛ الأمين : أعيان الشيعة ، مج ٩ ، ص ١٦٦ .

١١. السبكي : طبقات الشافعية ، ج ٤ ، ص ١٢٦ ؛ السيوطي : طبقات المفسرين ، (دار صادر ، بيروت ، د.ت) ، ص ٨٠ ؛ حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله (ت ، ١٠٦٨ هـ / ١٦٥٧ م) : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت) ، ج ١ ، ص ٥ .

١٢. معالم العلماء ، ص ١١٤ .

١٣. سير أعلام النبلاء ، ج ١٨ ، ص ٣٣٥ .

١٤. أبو الفضل أحمد بن علي (ت، ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨ م) : تهذيب التهذيب، ط ١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤ هـ)، ج ٥، ص ٢٣٥ .
١٥. أبو جعفر محمد بن الحسن (ت، ٤٦٠ هـ / ١٠٦٧ م) : تهذيب الأحكام في شرائع الإسلام، تحقيق : حسن الموسوي الخرسان، (دار الكتب الإسلامية، قم المقدسة، ١٣٩٠ هـ)، ج ١، ص ٤٦ .
١٦. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت، ١٧٥ هـ / ٧٩١ م) : كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط ٢، (دار الهجرة، قم المقدسة، ١٤٠٩ هـ)، ج ٨، ص ٤٧ ؛ الجوهرى، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت، ٣٩٣ هـ / ١٠٠٢ م) : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، (دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧ هـ)، ج ٥، ص ١٧٧٣ .
١٧. الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت، ٦٨٦ هـ / ١٢٨٧ م) : شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرون، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥ هـ)، ج ٣، ص ١٣٧ ؛ ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري (ت، ٧١١ هـ / ١٣١١ م) : لسان العرب، (دار صادر، بيروت، د.ت)، ج ١١، ص ٤٦٧ ؛ الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم (ت، ٨١٧ هـ / ١٤١٤ م) : القاموس المحيط ترتيب الزاوي، (دار الجيل، بيروت، د.ت)، ج ٤، ص ٢١ .
١٨. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت، ٣٩٥ هـ / ١٠٠٤ م) : معجم مقاييس اللغة، (د.مط، القاهرة، ١٩٧١ م)، ج ٤، ص ١٢-١٣ ؛ الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت، ٧٢١ هـ / ١٣٢١ م) : مختار الصحاح، تحقيق : مصطفى ديب البغا، ط ٤، (دار الهدى، الجزائر، ١٩٩٠ م)، ص ٩٦ .
١٩. الجوهرى : الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٨٧ ؛ الزبيدي، محمد بن محمد بن محمد (ت، ١٢٠٥ هـ / ١٧٩٠ م) : تاج العروس من جواهر القاموس، (مكتبة الحياة، بيروت، د.ت)، ج ١٠، ص ٣٣٥ .
٢٠. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت، ٢٠٤ هـ / ٨١٩ م) : الأم، ط ٢، (دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣ هـ)، ج ٣، ص ١٦٠ .
٢١. الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت، ٤٦٠ هـ / ١٠٦٧ م) : الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، تحقيق : حسن سعيد، (جامع جهلستون، قم المقدسة، ١٤٠٠ هـ)، ص ٣٣ .
٢٢. محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف (ت، ٦٧٦ هـ / ١٢٧٨ هـ) : المجموع في شرح المهذب، (دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦ م)، ج ١٢، ص ١٨٥ .
٢٣. أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه (ت، ٤٠٥ هـ / ١٠١٤ م) : معرفة علوم الحديث، ط ٢، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٧ هـ)، ص ١١٢ .

٢٤. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت، ٤٥٦ هـ / ١٠٦٣ م) : المحلى شرح المجلى، تحقيق : أحمد محمد شاكر، (دار الفكر، بيروت، د.ت)، ج٤، ص٣٨.
٢٥. أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت، ٤٦٣ هـ / ١٠٧٠ م) : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق : محمود الطحان، (مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣ هـ)، ج٢، ص٢١٢.
٢٦. أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد (ت، ٥٩٥ هـ / ١١٩٩ م) : بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق : خالد العطار، (دار الفكر، بيروت، د.ت)، ج٢، ص١٤٢.
٢٧. أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت، ٦٤٣ هـ / ١٢٤٥ م) : مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ط١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ هـ)، ص١١٥.
٢٨. المجموع، ج١، ص٥٩.
٢٩. معرفة علوم الحديث، ص١١٣.
٣٠. علوم الحديث، ص١١٦.
٣١. ابن منظور : لسان العرب، ج٩، ص٢٠٣؛ الرازي : مختار الصحاح، ص٢٤٨.
٣٢. علوم الحديث، ص٦٣ - ٦٤؛ وينظر : السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت، ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ م) : فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، تحقيق : صلاح محمد عويضة، ط١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣ م)، ج١، ص٩٦.
٣٣. شرح النووي على صحيح مسلم، ط٢، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢ هـ)، ص٧٣ - ٧٤؛ وينظر : السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر (ت، ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق : أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ط١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦ م)، ج١، ص١٧٩، ١٨٢.
٣٤. مالك، أبو عبد الله بن أنس الأصبحي (ت، ١٧٩ هـ / ٧٩٥ م) : الموطأ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦ هـ)، ج٢، ص٩٠٨؛ ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد (ت، ٢٤١ هـ / ٨٥٥ م) : مسند (دار صادر، بيروت، د.ت)، ج٢، ص٢٨٧؛ ابن داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت، ٢٧٢ هـ / ٨٨٥ م) : سنن أبي داود، تحقيق : سعيد محمد اللحام، ط١، (دار الفكر، بيروت، ١٩٩٠ م)، ج٢، ص٤٦٠.
٣٥. ابن حزم : المحلى، ج١، ص٦٨؛ ابن الصلاح : علوم الحديث، ص١٣٥ - ١٣٦.
٣٦. السخاوي : فتح المغيـث، ج١، ص٢٨٩؛ السيوطي : تدريب الراوي، ج١، ص٢٩٨ - ٢٩٩.
٣٧. هو فضل الحلول على الأجل في المكيلين والموزونين عند اختلاف الجنس وغيرهما عند اتحاد الجنس ينظر : السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد (ت، ٥٣٩ هـ / ١١٤٤ م) : تحفة الفقهاء

- ١ ط ، (دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ) ، ج ٢ ، ص ٢٥ ؛ ابن رشد الحفيد : بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٩٦ .
- ٣٨ . الطوسي : تهذيب الأحكام ، ج ٧ ، ص ١٠٠ .
- ٣٩ . المصدر نفسه ، ج ٧ ، ص ١٠٠ .
- ٤٠ . المصدر نفسه ، ج ٧ ، ص ١٠١ .
- ٤١ . هم القائلون بإمامة عبد الله بن الأفتح ابن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) بعد أبيه وينكرون إمامة موسى بن جعفر (عليه السلام) - ينظر : المحقق الحلي ، أبو القاسم جعفر بن الحسن (ت ، ٦٧٦ هـ / ١٢٧٨ م) : شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام ، ط ٥ ، (مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٩٨١ م) ، ج ٤ ، ص ١٠٥٣ .
- ٤٢ . أبو العباس أحمد بن علي بن العباس (ت ، ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) : فهرست أسماء مصنفي الشيعة وما أدركنا من مصنفاتهم ويعرف بكتاب رجال النجاشي ، تحقيق : موسى الشبيري الزنجاني ، ط ٨ ، (مؤسسة النشر الإسلامي ، قم المقدسة ، ٢٠٠٥ م) ، ص ٢٩٠ .
- ٤٣ . شرائع الإسلام ، ج ٤ ، ص ١٠٥٣ ؛ وينظر : الحلي : خلاصة الأقوال ، ص ٣٨١ .
- ٤٤ . مصطفى بن عبد الحسين الحسيني (من أعلام القرن الحادي عشر الهجري / السادس عشر الميلادي) : نقد الرجال ، تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام ، (مطبعة ستارة ، قم المقدسة ، ١٤١٨ هـ) ، ج ٣ ، ص ٣١٦ .
- ٤٥ . محمد مهدي (ت ، ١٢١٢ هـ / ١٧٩٧ م) : رجال السيد بحر العلوم المعروف بالفوائد الرجالية ، تحقيق : محمد صادق بحر العلوم ، ط ١ ، (مكتبة الصادق ، طهران ، ١٣٦٣ هـ) ، ج ٣ ، ص ١٦٢ .
- ٤٦ . المجموع ، ج ١ ، ص ٥٩ .
- ٤٧ . زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت ، ٧٩٥ هـ / ١٣٩٢ م) : شرح علل الترمذي ، تحقيق : صبحي السامرائي ، ط ٢ ، (عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٥ م) ، ص ٢٣٦ .
- ٤٨ . الطوسي : تهذيب الأحكام ، ج ٧ ، ص ١٠١ .
- ٤٩ . خلاصة الأقوال ، ص ٣٦٧ .
- ٥٠ . نقد الرجال ، ج ٣ ، ص ٢٣٩ .
- ٥١ . الطوسي : تهذيب الأحكام ، ج ٧ ، ص ١٠١ .
- ٥٢ . هو من التفضيل ، يقال : شفت الدراهم إذا زادت - ينظر : ابن عبد البر ، أبو عمرو يوسف بن عبد الله (ت ، ٤٦٣ هـ / ١٠٧٠ م) : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق : مصطفى العلوي ومحمد البكري ، ط ١ ، (المطبعة الملكية ، الرباط ، ١٣٨٣ هـ) ، ج ١٦ ، ص ٧ .

٥٣. النعمان بن ثابت الكوفي (ت، ١٥٠ هـ / ٧٦٧ م) : مسند أبي حنيفة، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤ م)، ٢٩٢ - مالك : الموطأ، ص ٣٧٤ ؛ ابن حنبل : مسند، ج ٣، ص ٦١ .
٥٤. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (ت، ٣٢١ هـ / ٩٣٣ م) : شرح معاني الآثار، تحقيق محمد زهري النجار، ط ١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ)، ج ٤، ص ٧٠ ؛ الهيثمي، علي بن أبي بكر (ت، ٨٠٧ هـ / ١٤٠٤ م) : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧ هـ)، ج ٤، ص ١١٣ .
٥٥. هو من الأوزان يعادل أربعة أمداد والمد مائتا درهم واثنان وتسعون درهما ونصف وجملته من الوزن ألف ومائة وسبعون درهما - ينظر المفيد، محمد بن محمد بن النعمان (ت، ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ م) : المقنعة، (جامعة المدرسين، قم المقدسة، ١٤١٠ هـ)، ص ٢٥٠ .
٥٦. مالك : المدونة الكبرى، (دار صادر، بيروت، د.ت)، ج ٣، ص ٣٩٧ ؛ البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت، ٤٥٨ هـ / ١٠٦٥ م) : سنن البيهقي الكبرى، (دار الفكر، بيروت، د.ت)، ج ٥، ص ٢٧٩ .
٥٧. أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت، ٤٨٣ هـ / ١٠٩٠ م) : أصول السرخسي، تحقيق : أبو الوفاء الأفغاني، ط ١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣ م)، ج ٢، ص ١٧٣ .
٥٨. أبو حامد محمد بن محمد بن محمد (ت، ٥٠٥ هـ / ١١١١ م) : المستصفى في علم الأصول، (دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت)، ص ١٩٦ .
٥٩. ينظر : أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (ت، ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م) : مسند أبي عوانة، تحقيق : أيمن عارف (دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٨ م)، ج ١، ص ١٩٨ ؛ الغزالي : المستصفى، ص ١٩٧ .
٦٠. الطوسي : تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٠١ .
٦١. المصدر نفسه، ج ٧، ص ١٨ .
٦٢. المصدر نفسه، ج ٧، ص ١٠٢ .
٦٣. المصدر نفسه، ج ٧، ص ١٠٢ .
٦٤. المصدر نفسه، ج ٧، ص ٥٣ .
٦٥. ابن منظور : لسان العرب، ج ٣، ص ١٦٤٣ - ١٦٤٦ .
٦٦. ينظر : ابن عبد البر : التمهيد، ج ١، ص ١٩ ؛ الأمدي، علي بن محمد (ت، ٦٣١ هـ / ٦٣١ م) : الأحكام في أصول الأحكام، تحقيق : عبد الرزاق عفيفي، ط ٢، (مؤسسة النور، الرياض، ١٤٠٢ هـ)، ج ١، ص ٢٤١ ؛ الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت، ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ م)

(م) : الموقظة في مصطلح علم الحديث ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، (مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، د.ت) ، ص ٣٩ .

٦٧. ينظر : ابن داود : رسالة إلى أهل مكة في وصف سننه ، تحقيق : محمد الصباغ ، ط ٣ ، (المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠١ هـ) ، ص ٤٦٥ ؛ الشيرازي ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت ، ٤٧٦ هـ / ١٠٨٣ م) : اللمع في أصول الفقه ، ط ٢ ، (عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ) ، ص ٢١٨ ؛ الخطيب البغدادي : الكفاية الكفاية في علم الرواية ، تحقيق : أحمد هاشم ، ط ٢ ، (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ م) ، ص ٢١ .

٦٨. ينظر : الجصاص ، أحمد بن علي الرازي (ت ، ٣٧٠ هـ / ٩٨٠ م) : أصول الفقه المسمى به الفصول في الأصول ، تحقيق : عجيل جاسم النشمي ، ط ١ ، (دار التراث الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٥ م) ، ج ١ ، ص ١٩٠ ؛ الحاكم النيسابوري : معرفة علوم الحديث ، ص ٢٥ ؛ ابن حزم : المحلى ، ج ١ ، ص ٥١ .

٦٩. الطوسي : تهذيب الأحكام ، ج ٧ ، ص ٣١ .

٧٠. المصدر نفسه ، ج ٧ ، ص ٣٠ .

٧١. المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ .

٧٢. الطوسي : تهذيب الأحكام ، ج ١ ، ص ٥٠ ؛ وينظر : الطوسي : الاستبصار فيما اختلف من الأخبار ، تحقيق : حسن الخراسان ، (مطبعة خورشيد ، قم المقدسة ، د.ت) ، ج ١ ، ص ٢٨ .

٧٣. الكليني ، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت ، ٣٢٩ هـ / ٩٤٠ م) : أصول الكافي ، ط ٣ ، (دار الكتب الإسلامية ، طهران ، ١٣٨٨ هـ) ، ج ٤ ، ص ٩١ .

٧٤. الطوسي : الفهرست ، تحقيق : جواد الفيومي ، ط ١ ، (مؤسسة النشر الإسلامي ، قم المقدسة ، ١٤١٧ هـ) ، ص ١٥١ .

٧٥. الطوسي : تهذيب الأحكام ، ج ٧ ، ص ٣٠ .

٧٦. المصدر نفسه ، ج ٧ ، ص ١٧ .

٧٧. المصدر نفسه ، ج ٧ ، ص ٣٠ .

٧٨. مسند ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ ؛ ابن رشد الحفيد : بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٩٦ .

٧٩. الأم ، ج ٣ ، ص ١٥ .

٨٠. المحلى ، ج ٨ ، ص ٤٧١ .

٨١. بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٩٨ .

٨٢. تهذيب الأحكام ، ج ٧ ، ص ٣١ .

٨٣. ابن منظور: لسان العرب، ج١٢، ص٦٤٣-٦٤٤.
٨٤. مختار الصحاح، ص٤٦٤.
٨٥. أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت، ٣٩٥ هـ / ١٠٠٤ م): معجم مقاييس اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب وفاطمة محمد أصلان، ط١، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١ م)، ج٦، ص١٤٩.
٨٦. ابن حزم: المحلى، ج٧، ص٤٠٧.
٨٧. المستصفى، ص١٦٨.
٨٨. الأحكام، ج٢، ص١٠٨.
٨٩. تهذيب الأحكام، ج٦، ص٣٣١.
٩٠. المصدر نفسه، ج٦، ص٣٣١.
٩١. المفيد: جوابات أهل الموصل، ص٤٢.
٩٢. أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت، ٣٨١ هـ / ٩٩١ م): المقنع (مؤسسة الإمام الهادي (عليه السلام)، قم المقدسة، ١٤١٥ هـ)، ص١٦٩.
٩٣. هو أول سلطان سلجوقي دخل بغداد أيام الخليفة العباسي القائم بأمر الله - ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج١، ص٤١٢.
٩٤. ابن بابويه، علي بن الحسين (ت، ٣٢٩ هـ / ٩٤٠ م): فقه الرضا، (مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم المقدسة، د.ت)، ص٩.
٩٥. الطوسي: الخلاف في الفقه، تحقيق: علي الخرسان وآخرون، ط١، (مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ١٤١٧ هـ)، ج١، ص٦٨؛ وينظر: الحلي: منتهى المطلب، (مكتبة حاج أحمد، تبريز، د.ت)، ج١، ص٣٧.
٩٦. الكافي، ج٥، ص١٠٧.
٩٧. الجوهرى: الصحاح، ج٢، ص٥٦٥؛ ابن منظور: لسان العرب، ج٣، ص٤٩٤.
٩٨. الخليلي، أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل (ت، ٤٤٦ هـ / ١٠٥٤ م): الإرشاد في معرفة المحدثين، تحقيق: عامر حيدر، (دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣ م)، ص١٣.
٩٩. الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث، ص١١٩.
١٠٠. ما حرم من المكاسب - ينظر: الفراهيدي: العين، ج٣، ص١٣٢.
١٠١. الطوسي: تهذيب الأحكام، ج٦، ص٣٥٢.

١٠٢. الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت، ٣٨١ هـ / ١٩٩١ م) : من لا يحضره فقيه، تحقيق: علي أكبر الغفاري، ط ١، (جماعة المدرسين، قم المقدسة، ١٤٠٤ هـ)، ج ١، ص ٣؛ الطوسي: الخلاف، ج ١، ص ٦٢.
١٠٣. يعرفون باسم المظورة أي الكلاب أصابها المطر لشدة اجتنابهم لهم- ينظر: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت، ١١٠٤ هـ / ١٦٩٢ م) : وسائل الشيعة، (مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المقدسة، ١٤١٤ هـ)، ج ٦، ص ٢٨٤.
١٠٤. جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية، تحقيق: مهدي نجف مطبعة مهر، قم المقدسة، د. ت، ص ٤١.
١٠٥. من لا يحضره فقيه، ج ١، ص ٤٠٠.
١٠٦. الطوسي: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٥.
١٠٧. مسند، ج ٣، ص ١٨٢.
١٠٨. مسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت، ٢٦١ هـ / ٨٧٤ م) : صحيح مسلم (دار الفكر، بيروت، د. ت)، ج ٥، ص ٣٩.
١٠٩. أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت، ٢٥٥ هـ / ٨٦٨ م) : سنن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد وآخرون، ط ١، (دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧ هـ)، ج ٢، ص ٢٧٢.
١١٠. الكافي، ج ٥، ص ١١٥.
١١١. من لا يحضره فقيه، ج ٣، ص ١٧٠.
١١٢. الطوسي: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٦.
١١٣. المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢٢٣.
١١٤. المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢٢٣.
١١٥. الاستبصار، ج ٣، ص ٦٣٥.
١١٦. هو إظهار الاتفاق خلاف الباطن- ينظر: ابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد (ت، ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م) : النهاية في غريب الحديث والأثر، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧ م)، ج ١، ص ١٨٨؛ ابن منظور: لسان العرب، ج ١٥، ص ٤٠٤.
١١٧. من لا يحضره فقيه، ج ٣، ص ٢٥٥.
١١٨. المدونة الكبرى، ج ٦، ص ١٧١.
١١٩. أبو بكر عبد الله بن محمد (ت، ٢٣٥ هـ / ٨٤٩ م) : مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط ١، (مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩ هـ)، ج ٥، ص ٢٤.

١٢٠. المبسوط، (دارالمعرفة، بيروت، ١٤٠٦ هـ)، ج١٥، ص١٨٠.
١٢١. الطوسي: تهذيب الأحكام، ج٧، ص٢٢٣.
١٢٢. المصدر نفسه، ج٤، ص١٩.
١٢٣. النجاشي: رجال، ص٣٣.
١٢٤. المصدر نفسه، ص١٤٢.
١٢٥. المصدر نفسه، ص٢٨٣.
١٢٦. الطوسي: رجال، ص١٢٧.
١٢٧. أبوزكريا يحيى بن سليمان القرشي (ت، ٢٠٣ هـ / ٨١٨ م): الخراج، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (دارالحدائث، بيروت، ١٩٩٠ م)، ص٥١٤.
١٢٨. القاسم بن سلام (ت، ٢٢٤ هـ / ٨٣٨ م): الأموال، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط١، (مؤسسة ناصر، بيروت، ١٩٨١ م)، ص١٩٠.
١٢٩. أبوبكر محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت، ٣١٨ هـ / ٩٣١ م): الإجماع، تحقيق: فؤاد عبد المنعم إبراهيم، ط٣، (دارالدعوة، الإسكندرية، ١٤٠٢ هـ)، ص٤٣.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: قائمة المصادر:

الأمدي، علي بن محمد (ت، ٦٣١ هـ / ٦٣١ م) :

١. الأحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، ط٢، مؤسسة النور، الرياض، ١٤٠٢ هـ.

ابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد (ت، ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م) :

٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، (دارالكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧ م).

ابن آدم، أبوزكريا يحيى بن سليمان القرشي (ت، ٢٠٣ هـ / ٨١٨ م) :

٣. الخراج، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (دارالحدائث، بيروت، ١٩٩٠ م).
- الإسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت، ٦٨٦ هـ / ١٢٨٧ م):
٤. شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، (دارالكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥ هـ).
- ابن بابويه القمي، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين (ت، ٣٨١ هـ / ٩٩١ م):
٥. المقنع، (مؤسسة الإمام الهادي (عليه السلام)، قم المقدسة، ١٤١٥ هـ).
- بحر العلوم، محمد مهدي (ت، ١٢١٢ هـ / ١٧٩٧ م):
٦. رجال السيد بحر العلوم المعروف بالفوائد الرجالية، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، ط ١، (مكتبة الصادق، طهران، ١٣٦٣ هـ).
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت، ٤٥٨ هـ / ١٠٦٥ م):
٧. سنن البيهقي الكبرى، (دارالفكر، بيروت، د.ت).
- التفرشي، مصطفى بن عبد الحسين الحسيني (من أعلام القرن الحادي عشر الهجري / السادس عشر الميلادي):
٨. نقد الرجال، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، (مطبعة ستارة، قم المقدسة، ١٤١٨ هـ).
- الخصاص، أحمد بن علي الرازي (ت، ٣٧٠ هـ / ٩٨٠ م):
٩. أصول الفقه المسمى به الفصول في الأصول، تحقيق: عجيل جاسم النشمي، ط ١، (دار التراث الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥ م).
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت، ٥٩٧ هـ / ١٢٠٠ م):
١٠. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (الدار الوطنية، بغداد، ١٩٩٠ م).

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت، ٣٩٣ هـ / ١٠٠٢ م) :

١١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، (دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧ هـ).

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت، ١٠٦٨ هـ / ١٦٥٧ م) :

١٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت).

الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه (ت، ٤٠٥ هـ / ١٠١٤ م) :

١٣. معرفة علوم الحديث، ط ٢، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٧ هـ).

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي (ت، ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨ م) :

١٤. تهذيب التهذيب، ط ١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤ هـ).

الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت، ١١٠٤ هـ / ١٦٩٢ م) :

١٥. وسائل الشيعة، (مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المقدسة، ١٤١٤ هـ).

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت، ٤٥٦ هـ / ١٠٦٣ م) :

١٦. المحلى شرح المجلى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (دار الفكر، بيروت، د.ت).

الحلي، جمال الدين أبي منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر (ت، ٧٢٦ هـ / ١٣٢٥ هـ) :

١٧. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ط ٢، (المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٨١ هـ).

١٨. رجال العلامة الحلي، (المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٩٦١ م).
الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت، ٦٢٦ هـ / ١٢٢٨ م):
١٩. معجم البلدان، (دار صادر، بيروت، ١٩٥٧ م).
أبو حنيفة، النعمان بن ثابت الكوفي (ت، ١٥٠ هـ / ٧٦٧ م):
٢٠. مسند أبي حنيفة، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤ م).
الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت، ٤٦٣ هـ / ١٠٧٠ م):
٢١. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، (مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣ هـ).
٢٢. الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد هاشم، ط ٢، (دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦ م).
الخليلي، أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل (ت، ٤٤٦ هـ / ١٠٥٤ م):
٢٣. الإرشاد في معرفة المحدثين، تحقيق: عامر حيدر، (دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣ م).
الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت، ٢٥٥ هـ / ٨٦٨ م):
٢٤. سنن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد وآخرون، ط ١، (دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧ هـ).
ابن داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت، ٢٧٢ هـ / ٨٨٥ م):
٢٥. رسالة إلى أهل مكة في وصف سننه، تحقيق: محمد الصباغ، ط ٣، (المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١ هـ).

٢٦. سنن أبي داود ، تحقيق : سعيد محمد اللحام ، ط ١ ، (دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٠ م) .

ابن داود ، تقي الدين الحسن بن علي الحلبي (ت ، ٧٠٧ هـ / ١٣٠٧ م) :

٢٧. رجال ابن داود ، (المطبعة الحيدرية ، النجف الأشرف ، ١٣٩٢ هـ)

الذهبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ، ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ م) :

٢٨. سير أعلام النبلاء ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي ، ط ٩ ، (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣ هـ) .

٢٩. الموقظة في مصطلح علم الحديث ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، (مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، د . ت) .

الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت ، ٧٢١ هـ / ١٣٢١ م) :

٣٠. مختار الصحاح ، تحقيق : مصطفى ديب البغا ، ط ٤ ، (دار الهدى ، الجزائر ، ١٩٩٠ م) .

ابن رجب ، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت ، ٧٩٥ هـ / ١٣٩٢ م) :

٣١. شرح علل الترمذي ، تحقيق : صبحي السامرائي ، ط ٢ ، (عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٥ م) .

ابن رشد الحفيد ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد (ت ، ٥٩٥ هـ / ١١٩٩ م) :

٣٢. بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، تحقيق : خالد العطار ، (دار الفكر ، بيروت ، د . ت) .
الزبيدي ، محمد بن محمد بن محمد (ت ، ١٢٠٥ هـ / ١٧٩٠ م) :

٣٣. تاج العروس من جواهر القاموس ، (مكتبة الحياة ، بيروت ، د . ت) .

- السبكي، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي (ت، ٧٧١ هـ / ١٣٦٩ م) :
٣٤. طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلومحمود محمد، (مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦ م) .
- السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت، ٤٨٣ هـ / ١٠٩٠ م) :
٣٥. أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، ط ١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣ م) .
٣٦. المسوط، (دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦ هـ) .
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت، ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ م) :
٣٧. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: صلاح محمد عويضة، ط ١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣ م) .
- السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد (ت، ٥٣٩ هـ / ١١٤٤ م) :
٣٨. تحفة الفقهاء، ط ١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥ هـ) .
- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت، ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) :
٣٩. تاريخ الخلفاء، تحقيق: إبراهيم صالح، ط ٢، (دار صادر، بيروت، ٢٠٠٣ م) .
٤٠. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ط ١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦ م) .
٤١. طبقات المفسرين، (دار صادر، بيروت، د. ت) .
- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت، ٢٠٤ هـ / ٨١٩ م) :

٤٢. الأم ، ط ٢ ، (دارالمعرفة ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ) .
- ابن شهر آشوب ، محمد بن علي (ت ، ٥٨٨ هـ / ١١٩٢ م) :
٤٣. معالم العلماء ، تحقيق : محمد صادق بحر العلوم ، (المطبعة الحيدرية ، النجف الأشرف ، ١٩٦١ م) .
- ابن أبي شيبة ، أبو بكر عبد الله بن محمد (ت ، ٢٣٥ هـ / ٨٤٩ م) :
٤٤. مصنف ابن أبي شيبة ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، ط ١ ، (مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٠٩ هـ) .
- الشيرازي ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت ، ٤٧٦ هـ / ١٠٨٣ م) :
٤٥. اللمع في أصول الفقه ، ط ٢ ، (عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ) .
- الصدوق : أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ، ٣٨١ هـ / ٩٩١ م) :
٤٦. من لا يحضره فقيه ، تحقيق : علي أكبر الغفاري ، ط ١ ، (جماعة المدرسين ، قم المقدسة ، ١٤٠٤ هـ) .
- ابن الصلاح ، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ، ٦٤٣ هـ / ١٢٤٥ م) :
٤٧. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، ط ١ ، (دارالكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٦ هـ) .
- الطوسي ، أبو جعفر محمد بن الحسن (٤٦٠ هـ / ١٠٦٧ م) :
٤٨. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار ، تحقيق : حسن الخراسان ، (مطبعة خورشيد ، قم المقدسة ، د . ت) .

٤٩. الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد ، تحقيق : حسن سعيد ، (جامع جهلستون ، قم المقدسة ، ١٤٠٠ هـ) .

٥٠. تهذيب الأحكام في شرائع الإسلام ، تحقيق : حسن الموسوي الخرسان ، (دار الكتب الإسلامية ، قم المقدسة ، ١٣٩٠ هـ) .

٥١. الخلاف في الفقه ، تحقيق : علي الخرسان وآخرون ، ط ١ ، (مؤسسة النشر الإسلامي ، قم المقدسة ، ١٤١٧ هـ) .

٥٢. الفهرست ، تحقيق : جواد الفيومي ، ط ١ ، (مؤسسة النشر الإسلامي ، قم المقدسة ، ١٤١٧ هـ) .

ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد الله (ت ، ٤٦٣ هـ / ١٠٧٠ م) :

٥٣. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق : مصطفى العلوي ومحمد البكري ، ط ١ ، (المطبعة الملكية ، الرباط ، ١٣٨٣ هـ) .

٥٤. أبو عبيد ، القاسم بن سلام (ت ، ٢٢٤ هـ / ٨٣٨ م) :

٥٥. الأموال ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، ط ١ ، (مؤسسة ناصر ، بيروت ، ١٩٨١ م) .

أبو عوانة ، يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (ت ، ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م) :

٥٦. مسند أبي عوانة ، تحقيق : أيمن عارف ، (دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٨ م) .

الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد (ت ، ٥٠٥ هـ / ١١١١ م) :

٥٧. المستصفى في علم الأصول ، (دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت) .

ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت ، ٣٩٥ هـ / ١٠٠٤ م) :

٥٨. معجم مقاييس اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب وفاطمة محمد أصلان ، ط ١ ، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١ م).
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت، ١٧٥ هـ / ٧٩١ م) :
٥٩. كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط ٢ ، (دار الهجرة ، قم المقدسة، ١٤٠٩ هـ).
- الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم (ت، ٨١٧ هـ / ١٤١٤ م) :
٦٠. القاموس المحيط ترتيب الزاوي ، (دار الجيل، بيروت، د. ت).
- الكليني ، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت، ٣٢٩ هـ / ٩٤٠ م) :
٦١. أصول الكافي ، ط ٣ ، (دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٨ هـ).
- مالك ، أبو عبد الله بن أنس الأصبحي (ت، ١٧٩ هـ / ٧٩٥ م) :
٦٢. المدونة الكبرى، (دار السعادة، مصر، د. ت).
٦٣. الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١ ، (دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ١٤٠٦ هـ).
- المحقق الحلبي، أبو القاسم جعفر بن الحسن (ت، ٦٧٦ هـ / ١٢٧٨ م) :
٦٤. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، ط ٥ ، (مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٨١ م).
- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان (ت، ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ م) :

٦٥. جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية، تحقيق: مهدي نجف (مطبعة مهر، قم المقدسة، د.ت).

٦٦. المقنعة، (جامعة المدرسين، قم المقدسة، ١٤١٠ هـ).

ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت، ٣١٨ هـ / ٩٣١ م):

٦٧. الإجماع، تحقيق: فؤاد عبد المنعم إبراهيم، ط ٣، (دار الدعوة، الإسكندرية، ١٤٠٢ هـ).

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري (ت، ٧١١ هـ / ١٣١١ م):

٦٨. لسان العرب، (دار صادر، بيروت، د.ت).

النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي بن العباس (ت، ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م):

٦٩. فهرست أسماء مصنفى الشيعة وما أدركنا من مصنفاتهم ويعرف بكتاب رجال النجاشي، تحقيق: موسى الشيرى الزنجاني، ط ٨، (مؤسسة النشر الإسلامى، قم المقدسة، ٢٠٠٥ م).

النووى، محى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف (ت، ٦٧٦ هـ / ١٢٧٨ هـ):

٧٠. شرح النووى على صحيح مسلم، ط ٢، (دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٣٩٢ هـ).

٧١. المجموع فى شرح المذهب، (دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦ م).

الهيثمى، علي بن أبى بكر (ت، ٨٠٧ هـ / ١٤٠٤ م):

٧٢. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (دار الكتاب العربى، بيروت، ١٤٠٧ هـ).

ثانياً - المراجع الحديثة:

الأمين، محسن العاملى:

٧٣. أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين، (دار التعارف، بيروت، ١٩٨٦ م)

الطهراني، أغابزرك :

٧٤. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، (دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣ هـ)

Abstract

The research identified (the method of explanation of the economic side contaminants on the following subjects):

١. Definition of the disease language and terminology.
١. Extracting the words of the ills of Sheikh Tusi in this aspect.
٢. Statement of his method of reasoning.

These axes are preceded by an introduction, a definition of the author, a conclusion and a list of sources and references preceded by margins. In these axes, a comparative analytical approach was followed by following the ways of the novel and observing the evidence and circumstances surrounding the narration and following the relationship between narrator and sheikh and how to carry it to the novel. Evidence on the signs of the bug, and through the comparison highlights the additions of Sheikh Tusi to talk.